المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رئاسة الحكومة
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الأولى

أبريل 2017 – أبريل 2018

يونيو 2018

الفهرس

توطئة 03
تعاقد سياسي 03
رؤية اصلاحية واضحة و مخطط عملي 03
تعزيز الخدمات الاجتماعية و تحقيق التنمية الاقتصادية 04
المحور الأول: العناية بالخدمات الاجتماعية الموجهة للمواطن وتقليص الفوارق 05
البدء في تنفيذ مستلزمات الرؤية الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 07
إعداد مخطط الصحة في أفق 2025 والبدء في تحسين العرض الصحي 09
التنمية القروية وسد الفوارق المجالية 10
دعم التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشة 11
توفير السكن اللائق 12
العناية بالشباب والرياضة 12
تنشيط الحركة الثقافية وتثمين الموروث الثقافي 12
المحور الثاني: دعم المقاولة وتحفيز التشغيل والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني 13
دعم المقاولة الوطنية وتقوية تنافسيتها 15
تحريك عجلة الاستثمار وتنافسية الاقتصاد 16
تحفيز التشغيل 17
مواصلة جهود التصنيع 18
رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري 18
تقوية العرض السياحي 19
دعم الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي 19
تعزيز البنيات التحتية 20
مواصلة النموذج الطاقي المغربي وتحديث القطاع المعدني 21
التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 21
تنمية العرض المائي 21
المحور الثالث: الحكامة الجيدة وتعزيز الحريات ومحاربة الفساد 23
تعزيز حقوق الانسان 25
تطوير الخدمات القضائية 26
تفعيل الجهوية المتقدمة 26
تسريع وتيرة البرامج المجالية 27
إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية 27
دعم ومواكبة المجتمع المدني 27
إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية 28
ترسيخ الحكامة ومحاربة الفساد والرشوة 28
بعض أولويات السنة الثانية من العمل الحكومي 29

توطئة

تعاقد سياسي

حازت الحكومة ثقة البرلمان بناء على برنامجها الحكومي للولاية بأكملها، وهو ما يعتبر تعاقدا سياسيا بين الحكومة وبين ممثلي الأمة, ومن خلالهم تعاقدا مع المواطنين، يستلزم ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تفعيل الآليات الدستورية والقانونية لذلك.

وبعد إصدار وثيقة 120 يوما ، 120 إجراءا، وبعد مرور السنة الأولى من ولايتها، اختارت الحكومة أن تتواصل مباشرة مع المواطنين، ومع كافة الشركاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من خلال إصدار تقرير عملها للسنة الأولى, وعقد سلسلة من اللقاءات والمحطات لعرضه.

السنة الأولى تعتبر مدة كافية لتقديم إجابات أولية عن كبرى الأسئلة التي لامست مختلف المجالات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية....

ورغم الظرفية السياسية الحرجة التي طبعت مرحلة ما قبل تشكيل الحكومة وتنصيبها يوم 26 أبريل 2017، فإن الحكومة، ومنذ الأشهر الأولى من توليها مسؤولية تدبير الشأن العام، اعتمدت منهجية عمل واضحة المعالم، مكنتها من التعرف على انتظارات المواطنين، والتفاعل الإيجابي مع المطالب الملحة، متداركة التأخر في الانطلاق، ورافعة شعار: «الإنصات والإنجاز».

رؤية اصلاحية واضحة و مخطط عملي

الهدف هو تعزيز الأمل والثقة لدى المواطنين و الشركاء، من خلال الاستجابة للمطالب المطروحة، إما باستكمال أوراش الإصلاح المفتوحة وتطويرها، أو بإطلاق أوراش جديدة من شأنها تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الهشة، والرقي بمستوى الطبقات المتوسطة ودعم القدرة الشرائية للمغاربة، دون إغفال تحسين المناخ للمستثمرين وللمقاولات، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة.

إنه رهان تعبأت الحكومة، بكل مكوناتها، لكسبه خلال مدة ولايتها، بالانطلاق من رؤية واضحة للإصلاح واعتماد تصور مفصل بشأن التدابير الواجب اتخاذها، وأيضا بتماسك أغلبيتها والاشتغال الجماعي بين جميع القطاعات، كل حسب مجال تدخله. كما أولت الحكومة عناية خاصة لرفع مستوى الالتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية وتنسيق تنفيذها.

إن الحكومة ستمضي قدما في طريق الإصلاح الذي يعود بالنفع على الوطن بجميع فئاته وشرائحه، معتمدة على مبدأ التشاركية، ليس فقط مع مكونات الأغلبية، بل مع جميع المؤسسات، ومع المعارضة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لقد التزمت الحكومة بتنزيل وتنفيذ برنامجها الحكومي، الذي يحدد أولويات عملها، بانسجام تام بين مكوناتها، وهو الانسجام الذي ساهم التوقيع على ميثاق الأغلبية في توطيده.

مؤشرات الثقة

- 4,1٪ نسبة النمو سنة 2017، مقابل 1,6٪ سنة 2016
- 3 ٪ نسبة عجز الميزانية المتوقعة عام 2018 و3,5 ٪ عام 2017
- 0,7٪ نسبة تضخم الأسعار سنة 2017، و هي أضعف نسبة في المحيط الجهوي.

تعزيز الخدمات الاجتماعية و تحقيق التنمية الاقتصادية

تمكنت الحكومة، وبعد مرحلة صعبة، وبفضل إرادتها من أن تنطلق في مهامها وفق خارطة طريق واضحة، منطلقها خدمة المواطن والمقاولة ومحاربة الفوارق، باعتبارها حكومة الإنصاف الاجتماعي وخدمة المواطن، وحكومة تعزيز مناخ الثقة رغم الصعوبات والإكراهات، وحكومة مواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات.
وهكذا، فإن ما حققته الحكومة خلال سنتها الأولى، يترجم تشبتها بالوفاء بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي، ويدل على التقدم التصاعدي في الإنجاز وتثمين المكتسبات.
إنها حصيلة سنة فقط، لكنها مؤسسة وغنية، مصنفة بحسب ثلاثة محاور أساسية:

- خدمة المواطن؛
- خدمة المقاولة والتشغيل وتنافسية الاقتصاد الوطني؛
- الحكامة الجيدة والحريات ومكافحة الفساد.

يتضمن هذا التقرير خلاصة للإنجازات التي حققتها الحكومة خلال هذه الفترة، مستخرجة من التقرير التركيبي، الذي ساهمت في إعداده جميع القطاعات الحكومية، والذي يعكس مدى تقدم تنفيذ البرنامج الحكومي.
بالإضافة إلى هذه الخلاصة، وإلى التقرير التركيبي لتنفيذ البرنامج الحكومي، فإن كل قطاع على حدة يتوفر على حصيلة قطاعية مفصلة.

المحور الأول: العناية بالخدمات الاجتماعيـة الموجهـة للمواطـن وتقليـص الفوارق

البدء في تنفيذ مستلزمات الرؤية الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

يعتبر ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية، وتتوفر الحكومة على رؤية واضحة وبرنامج عمل للمضي قدما في إتمام هذا الورش، ولقد بذلت الحكومة مجهودات دؤوبة من أجل سد الخصاص في الموارد البشرية، خفض نسبة الاكتظاظ في الأقسام وتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية ورفع أعداد الطلبة المستفيدين من المنحة وفتح عشرات المسالك المهنية الجديدة الجامعية

التربية الوطنية

- تشغيل 55000 أستاذ متعاقد برسم الموسمين الدراسيين 2016-2017 و 2018-2019 للعمل على سد الخصاص في الموارد البشرية؛
- خفض نسبة الاكتظاظ في المدارس بشكل ملحوظ خصوصا في المرحلة الابتدائية، إذ بلغ معدل عدد التلاميذ في أقسام السنة الأولى ابتدائي 25 تلميذا، كما أن 92% من أقسام هذا المستوى تضم أقل من 35 تلميذا.
- إطلاق برنامج وطني واسع لتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية؛
- الانتهاء من أشغال إصلاح البنايات ب 668 مؤسسة و 1151 مؤسسة في طور الإنجاز من أصل 1819 مؤسسة مبرمجة برسم سنة 2017؛
- مجهود مقدّر لتعويض البناء المفكك بالصلب من خلال انتهاء الأشغال ب 55 مؤسسة و 854 مؤسسة في طور الإنجاز من أصل 944 مؤسسة مبرمجة برسم سنة 2017؛
- فتح 56 داخلية جديدة خلال الموسم الدراسي 2017-2018 (أي بزيادة 7%)؛
- الزيادة في ميزانية برامج الدعم الاجتماعي المخصصة لقطاع التعليم، وانتقالها من 1,2 مليار درهم في موسم 2016-2017 إلى 1,5 مليار درهم خلال الموسم الحالي (2017-2018)، أي بزيادة تقدر بـ 25%؛
- اقتناء 379 حافلة للنقل المدرسي خلال الموسم الحالي (أي بزيادة 14% مقارنة مع الموسم الفارط)؛
- توزيع 29729 دراجة هوائية على تلاميذ العالم القروي خلال الموسم الحالي (أي بزيادة 13% مقارنة مع الموسم الفارط)؛
- فتح 8 مدارس جماعاتية خلال الموسم الدراسي 2017-2018؛
- تجاوز عدد المستفيدين من برنامج محاربة الأمية 734000 خلال موسم 2016-2017؛ ضمنهم 302699 مسجلين في برامج محو

مؤشرات الثقة

- 9٪ زيادة في ميزانية وزارة التربية الوطنية لتصل إلى 29,59 مليار درهم
- 99,1٪ نسبة التمدرس بالابتدائي 2017-2018؛
- 25 تلميذ في أقسام السنة الأولى إبتدائي و 35 تلميذ في 92٪ من أقسام هذا المستوى
- 35000 أستاذ استفادوا من التشغيل بالتعاقد خلال 2016-2017 و 20000 متعاقد للموسم الدراسي المقبل

الأمية المؤطرة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- رفع ميزانية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بنسبة 13% بين سنتي 2017 و2018 لتعزيز دورها.

التعليم العالي

- ارتفاع عدد الطلبة الممنوحين إلى 360000، أي بزيادة 30000 طالب جديد في موسم 2017-2018، وبغلاف مالي إجمالي فاق 1,5 مليار درهم؛
- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود بنسبة 20% برسم السنة الجامعية 2017-2018؛
- تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا ممهننا (إجازة مهنية وماستر متخصص)، برسم السنة الجامعية 2017-2018؛
- إعطاء الانطلاقة للإجازات الجامعية في مجال علوم التربية التي تفتح الباب لمهن التربية والتكوين؛
- إعطاء الانطلاقة لمشروع إرساء المنصة الإلكترونية المغربية للتعليم عن بعد (الدروس المفتوحة والمكثفة عبر الانترنيت MOOCs، وللدورات الخاصة الصغيرة عبر الانترنيت SPOCs)؛
- بلغت الطاقة الاستيعابية الإجمالية بالأحياء الجامعية نهاية 2017، أزيد من 64000 سرير، وذلك مع افتتاح ملحقة الحي الجامعي بمكناس، والحي الجامعي بالناظور، وانتهاء أشغال بناء الحي الجامعي بآسفي والشطر الأول للحي الجامعي بأكادير؛
- تطور الطاقة الإيوائية للإقامات الجامعية المحدثة بشراكة مع القطاع الخاص بنسبة 14%؛
- تعزيز بنيات الاستقبال الجامعية، إذ تم استلام 18 مدرجا، والانتهاء من الأشغال بكلية الطب والصيدلة بأكادير وبكلية الطب والصيدلة بطنجة، وبالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة، واستلام الشطر الأول للمؤسسة الجامعية بالسمارة، والشطر الأول بالمدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال.

التكوين المهني

- استفادة حوالي 11000 متدربة ومتدرب في التكوين المهني من منحة دراسية سنة 2017 بنفس شروط وآليات المنحة الجامعية، وذلك في أفق تمكين 70000 متدرب بغلاف مالي قيمته 400 مليون درهم؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني بفتح 15 مؤسسة جديدة سنة 2017 و 6 مؤسسات سنة 2018.

إعداد مخطط الصحة في أفق 2025 والبدء في تحسين العرض الصحي

خلال سنتها الأولى، أولت الحكومة عناية خاصة لقطاع الصحة مع العمل على استكمال أوراش الإصلاح والبرامج السابقة، خصوصا منها التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإصلاح الصحة العامة.

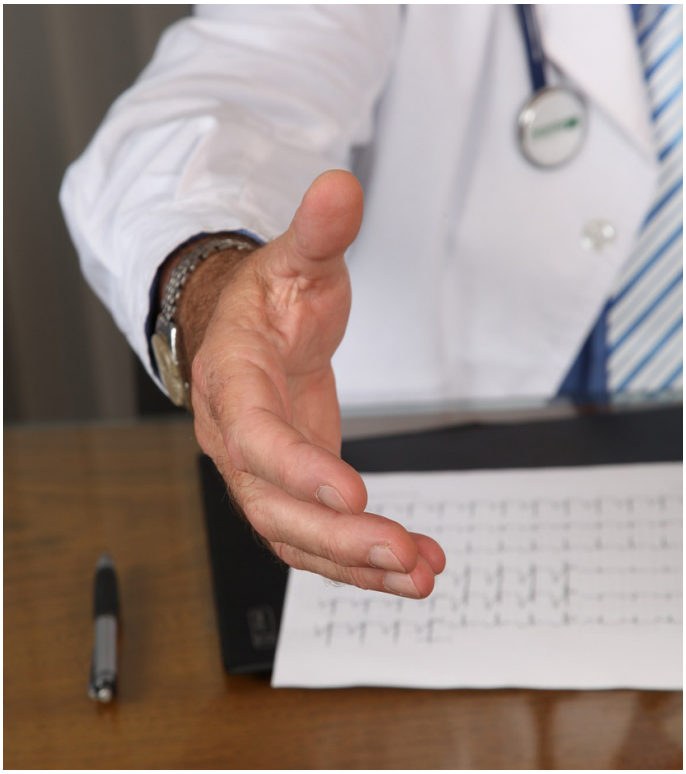

- إعداد مخطط وطني للصحة في أفق 2025؛
- تعزيز الموارد البشرية بالرفع من المناصب المخصصة للقطاع بتخصيص 4000 منصب مالي لوزارة الصحة، منهم 1000 طبيب، في قانون المالية 2018؛
- تسوية الوضعية الإدارية والمالية لحوالي 12000 ممرض وممرضة بغلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم؛
- وضع شروط تفضيلية لتشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص؛
- توسيع العرض الاستشفائي في بعض الجهات، خاصة بالمناطق القروية والجبلية بافتتاح 11 مستشفى جديدا وإحداث 790 سريرا جديدا برسم سنة 2017، مع تقدم بناء المستشفى الجامعي بكل من طنجة وأكادير؛
- خفض أثمنة 200 دواء خلال سنتي 2017 و 2018، منها ما يتعلق بالأمراض المزمنة؛
- اقتناء 120 وحدة صحية متنقلة سنة 2017، إضافة إلى 40 وحدة صحية متنقلة تم تخصيصها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وتم وضعها رهن إشارة 160 قيادة بالدوائر الصحية القروية؛
- اقتناء 74 سيارة إسعاف سنة 2017، إضافة إلى 40 سيارة إسعاف تم تخصيصها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وتم وضعها رهن إشارة 114 قيادة بالدوائر الصحية القروية؛
- إحداث وتجهيز وافتتاح 3 مراكز جهوية بكل من الرباط، كلميم، والدار البيضاء من أجل النهوض بصحة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

مؤشرات الثقة

- 14,79 مليار درهم حجم ميزانية الصحة برسم قانون مالية 2018، أي بزيادة بنسبة 3,47٪
- 4000 منصب شغل لقطاع الصحة برسم قانون مالية 2018، منها 1000 منصب مخصص للأطباء

التنمية القروية وسد الفوارق المجالية

- الشروع في إنجاز برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي، حيث تم اعتماد برنامج عمل بتاريخ 28 يوليوز 2017. ويبلغ الغلاف المالي لتنفيذ المشاريع المسجلة في إطار خطة العمل لسنة 2017، 8,31 مليار درهم موزعة حسب مصدر التمويل على النحو التالي:
  - صندوق التنمية القروية: 3,46 مليار درهم (الموارد الخاصة ومساهمات القطاعات الوزارية)؛
  - ميزانية المجالس الجهوية: 3,47 مليار درهم؛
  - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 909 مليون درهم؛
  - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 446 مليون درهم.
- تعبئة الموارد المالية المرتبطة ببرنامج عمل سنة 2018 والمقدرة ب 6,85 مليار درهم، وتهم خمسة قطاعات حيوية: الصحة، التعليم، الطرق، الماء الشروب والكهربة القروية من ضمنها العمليات التالية:
  - بناء وتهيئة حوالي 2850 كلم من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية التابعة لها بغلاف مالي قدره 2,75 مليار درهم؛
  - ضمان تزويد 330 دوارا بالماء الصالح للشرب، ينتمون إلى 49 جماعة قروية تتواجد بـ 12 إقليما مستهدفا، باستثمار إجمالي يبلغ 55 مليون درهم؛
  - ربط 47 دوارا تابعا لـ 12 جماعة قروية على مستوى 7 أقاليم بشبكة الكهرباء بغلاف مالي قدره 59 مليون درهم؛
  - تأهيل المؤسسات التعليمية على مستوى 340 جماعة قروية تنتمي إلى 48 إقليما بغلاف مالي يبلغ 435 مليون درهم؛
  - تأهيل المؤسسات الصحية على مستوى 208 جماعة قروية تابعة ل 64 إقليما بمبلغ قدره 160 مليون درهم.

دعم التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشة

يشكل دعم التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الهشة هدفا مركزيا بالنسبة للحكومة التي تعمل جاهدة على تحسين مؤشراته، ولقد عكست ذلك الإجراءات التي اعتمدت في قانون المالية لسنة 2018.

- زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي انتقلت من 2,7 مليار درهم سنة 2017 إلى 3,6 مليار درهم سنة 2018؛
- مواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال برامجها الأربعة (القروي، الحضري، الأفقي، الهشاشة) من خلال إنجاز 6296 مشروعا خلال سنتي 2016 و2017 باستثمار إجمالي بلغ 6 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة بـ 3,5 مليار درهم؛
- ارتفاع العدد الإجمالي للمستفيدين من الراميد ، إذ بلغ عدد المسجلين 11,9 مليون أواخر يناير 2018؛
- رفع عدد المستفيدات من الدعم المباشر إلى أزيد من 82000 أرملة (لفائدة 147000 يتيم)، بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم؛
- إدراج الأمهات المعوزات والأمهات الكفيلات ضمن المستفيدين الجدد من صندوق التكافل العائلي، وصدور 14000 مقرر قضائي لفائدة الأمهات المطلقات؛
- تمكين أزيد من 24000 مستفيد، إلى حدود الآن، من التعويض عن فقدان الشغل؛
- الرفع من الحد الأدنى للتقاعد ليصل الى 1500 درهم، لفائدة 74000 من متقاعدي صندوق التقاعد بدءا من فاتح يناير 2018؛
- توسيع التغطية الصحية لتشمل فئات جديدة: تم إرساء اللجنة الوزارية المعنية واعتماد عدة نصوص تطبيقية وانطلاق المشاورات القطاعية في أفق توسيع التغطية على فئتين على الأقل سنة 2018؛
- المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021؛

- ارتفع الدعم المالي المرصود لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60% بين سنتي 2015 و 2017؛
- تخصيص غلاف مالي قدره 53 مليون درهم سنة 2017 لفائدة الأطفال المتمدرسين في وضعية إعاقة؛
- إعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من رسم الاستيراد؛
- تطور ملحوظ للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مجال التماسك الاجتماعي والفئات الهشة إذ ارتفع عدد الجمعيات الشريكة من 160 جمعية سنة 2016 إلى 213 سنة 2017، أي بزيادة تقارب 33% .

توفير السكن اللائق

- الاستمرار في تفعيل برنامج «مدن بدون صفيح» الذي بلغت حصيلة إنجازه حاليا حوالي 80%، آخرها إعلان القصر الكبير وسطات مدينتين بدون صفيح سنة 2017، والعمل على معالجة ما تبقى من المدن المتعاقد بشأنها في المدى المتوسط، ويبلغ عدد الأسر المبرمجة إلى غاية 2021 أزيد من 24000 أسرة؛
- تم التعاقد بشأن 7990 بناية مهددة بالانهيار بتكلفة إجمالية تقدر ب 831 مليون درهم, خلال سنة 2017.

العناية بالشباب والرياضة

- إصلاح وترميم 117 دارا للشباب بمختلف جهات المملكة، وكذا تجهيز 80 دارا للشباب بالمعدات السمعية البصرية والمعلوماتية والرياضية والمكتبية؛
- إصلاح وترميم 4 مراكز للاستقبال بثلاث جهات؛
- استفادة 70000 مشاركة ومشارك من البرنامج الوطني لأبطال الحي خلال سنة 2017؛
- إطلاق بناء 173 مركزا رياضيا للقرب وقاعة متعددة الاختصاصات؛
- تأهيل 47 مركزا رياضيا للقرب وقاعة متعددة الاختصاصات؛
- تأهيل 40 حضانة للأطفال و 8 مراكز لحماية الطفولة.

تنشيط الحركة الثقافية وتثمين الموروث الثقافي

- تعزيز حماية التراث الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقعا تاريخيا «تراثا وطنيا»؛
- إطلاق 5 مراكز ثقافية جديدة في إطار سياسة القرب، بكل من تارودانت وأسا، وأوطاط الحاج، وأناسي بمكناس وضاية عوا؛
- إحداث المجلس الوطني للأرشيف؛
- تنظيم أكثر من 300 تظاهرة ثقافية وفنية وطنية ودولية.

المحـور الثـاني: دعـم المقاولـة وتحفيـز التشـغيل والرفـع مـن تنافسـية الاقتصـاد الوطنـي

دعم المقاولة الوطنية وتقوية تنافسيتها

اعتبارا لكون المقاولة وتنمية الاستثمار محركان أساسيان للتنمية، فإن الحكومة انطلقت منذ سنتها الأولى في العمل على تسهيل حياة المقاولة، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، ودعم وتقوية نسيج الاقتصاد الوطني، حتى يتسنى له خلق الثروة وفرص الشغل المنتج.

- اعتماد وإصدار القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاولة؛
- تخفيف الضغط الضريبي عبر اعتماد نظام الضريبة التصاعدية على أرباح الشركات في قانون مالية 2018؛
- تمكين مقاولات القطاع الخاص من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛
- إرساء مرصد آجال الأداء من أجل الوفاء بديون المقاولة ومستحقاتها؛
- إلغاء الذعائر والغرامات عن التأخير وواجبات التحصيل بالنسبة لكل من الضرائب والجبايات بشرط أداء القيمة الأصلية ما بين فاتح يناير 2018 وفاتح يناير 2019؛
- تعزيز تدابير الدفاع التجاري من أجل حماية الصناعة الوطنية بفتح تحقيق بعد الشكاوى المقدمة من قبل مهنيين حول المنافسة غير العادلة للواردات من بعض الدول، وإعادة النظر في تدابير مكافحة الإغراق لبعض المواد.

مؤشرات الثقة

- دعم المقاولات من خلال إطلاق عملية تسديد متأخرات الضريبة على القيمة المضافة، إلى حدود شهر ماي، تمت معالجة 340 ملفا بحوالي 5 مليار درهم؛
- 1,6 مليار درهم حجم القروض المقدمة للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا من قبل صندوق الدعم المالي للمقاولات باستفادة 100 مشروع (800 مليون درهم تكلفت بها الأبناك و 800 مليون درهم من صندوق الضمان المركزي) ؛
- ارتفاع عدد المسجلين الجدد في نظام التشغيل الذاتي من 32400 سنة 2016 إلى 59060 متم 2017.
- 41257 مقاولة تم إنشاؤها سنة 2017، مقابل 5690 مقاولة أفلست في السنة نفسها، علما أنه تم إنشاء 40135 مقاولة سنة 2016، و 5195 مقاولة أفلست سنة 2016

تحريك عجلة الاستثمار وتنافسية الاقتصاد

- التدبير الناجح لعملية الانتقال إلى نظام صرف مرن للدرهم، الذي عزز الثقة في الاقتصاد الوطني؛
- إعداد رؤية جديدة لإصلاح مراكز الاستثمار الجهوية وعرضها على أنظار جلالة الملك، ومن شأن هذه الرؤية تحديد أدوار ومهام المجالس الجهوية للاستثمار مستقبلا ومنحها ديناميكية جديدة أكثر فعالية في تشجيع الاستثمار ؛
- المصادقة على 99 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق اتفاقيات استثمار تبلغ قيمتها الإجمالية 99 مليار درهم، من لدن اللجنة الوطنية للاستثمارات؛
- ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليبلغ 24,4 مليار درهم سنة 2017، بزيادة 15% مقارنة بسنة 2016؛
- إقرار إعفاءات ضريبية محفزة للاستثمار الخاص في قانون مالية 2018 من بينها إلغاء حقوق التسجيل في عدة عمليات تتعلق بالاستثمار؛
- دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج وإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات من أجل تحقيق مزيد من الفعالية؛
- تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية بما يناهز 13475 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج؛
- مواكبة 140 مقاولة مصدرة لتعزيز وجودها بالأسواق الخارجية؛
- توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل المنشآت التي تصنع منتجات موجهة للتصدير و/أو تقدم خدمات تتعلق بالمنتجات المذكورة؛
- منح صفة مصدر لمختلف الفاعلين المتدخلين في مسلسل تصنيع المنتوج الموجه للتصدير؛
- بلغ عدد الأبناك التشاركية التي بدأت في تقديم خدماتها 8.

مؤشرات الثقة

- 23,7 مليار درهم حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2017، أي بزيادة 12٪، مقابل 21,1 مليار درهم عام 2016
- 3 الرتبة التي احتلها المغرب إفريقيا في مناخ الأعمال والرتبة 69 عالميا في ترتيب ممارسة الأعمال، ما منح المغرب مكانة معتبرة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناخ الأعمال
- 21,1٪ نسبة ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج ما أدى إلى الزيادة في جلب العملات الصعبة الاجنبية بارتفاع ملحوظ بداية سنة 2018
- 53,9٪ زيادة في الاستثمارات المباشرة الخارجية

تحفيز التشغيل

باعتبار التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومة، فقد أعطت لهذا الورش، منذ الأشهر الأولى، أولوية خاصة وجعلته في صلب اشتغالها من أجل إطلاق ديناميكية وطنية جديدة للتشغيل.

- اعتماد البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل «ممكن»، والتوقيع على ميثاق تفعيله، بشراكة مع القطاع الخاص ومجالس الجهات؛
- تشغيل حوالي 95000 شخص بالقطاع العام برسم قانوني المالية لسنتي 2017 و 2018؛
- رفع مردودية برنامج إدماج ليصل عدد المستفيدين إلى 62000 شخص؛
- اعتماد المرسومين المتعلقين بالعاملات والعمال المنزليين لتحسين ظروف عملهم؛
- رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 في النظام السابق لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10000 درهم؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛
- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

مواصلة جهود التصنيع

- مكن مخطط التسريع الصناعي من الزيادة في المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10% وتم تحقيق 58% من الأهداف المتوخاة للمدى المحدد في 2023؛
- إقرار إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية الحديثة النشأة؛
- تحويل 1,46 مليار درهم لصندوق التنمية الصناعية والاستثمارات سنة 2017؛
- بلغت مبيعات التصدير 70 مليار درهم عام 2017، مقارنة بـ 40 مليار عام 2014، أي بنسبة تقدم تناهز 44,5% ، ما يجعل صناعة السيارات قطاعا رائدا في التصدير؛
- تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية الكبرى بافتتاح مصنع جديد لشفرات التوربينات الريحية للمجموعة الألمانية سيمنس بتاريخ 11 أكتوبر 2017 باستثمار بقيمة 1,1 مليار درهم؛
- تعبئة العقار الصناعي، في إطار مشروع «إنتاجية العقار الصناعي» بشراكة مع هيئة تحدي الألفية، بإطلاق مسلسل تعبئة الأراضي ببوزنيقة وحد السوالم وساحل الخايطة لإنجاز المناطق الصناعية التجريبية.

رفع تنافسية القطاع الفلاحي والصيد البحري

- إنهاء أشغال عصرنة شبكات السقي على مساحة 45200 هكتار؛
- إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي الخارجي عبر توسيع الري على مساحة 5530 هكتار وانطلاق الأشغال على مساحة 35000 هكتار؛
- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني لتنمية المراعي وتنظيم الترحال بإعداد 177520 هكتار من المحميات الرعوية و2100 هكتار لغرس الشجيرات العلفية و42 نقطة ماء و203 كلم من المسالك القروية؛
- إطلاق 84 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، لفائدة أزيد من 31000 فلاح صغير بغلاف مالي قدره 1,55 مليار درهم، على مساحة 51000 هكتار، وبرمجة 110 مشروعا باستثمار قدره 1,65 مليار درهم خلال 2018؛
- إعلان طلب عروض للشراكة مع القطاع الخاص حول الأراضي الفلاحية للأملاك المخزنية يهم حوالي 1000 مشروع على مساحة تفوق 2000 هكتار؛
- تثمين المنتجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وحدات تثمين هذه المنتجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛
- شروع المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة (الشباك الوحيد) في استقبال ومعالجة ملفات طلبات الإعانات؛
- تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي وعصرنته بتجهيز أكثر من 60% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هوية القوارب باستخدام موجات الراديو؛
- يجري حاليا إطلاق أشغال محطة تحلية مياه البحر بمنطقة اشتوكة من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية، بطاقة إنتاجية حالية تقدر ب 275000 متر مكعب في اليوم.

تقوية العرض السياحي

- تعزيز العرض الفندقي بتدشين 1492 سرير إضافي في كل من محطتي السعيدية ولكسوس سنة 2017؛
- تعزيز الربط الجوي لخدمة قطاع السياحة بالتوقيع على عدة اتفاقيات تهم عدة جهات، من بينها ربط الصويرة - الدار البيضاء، والحسيمة - الدار البيضاء، والحسيمة - طنجة؛
- التوقيع على عقود التأهيل والتطوير مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة والفيدرالية الوطنية للصناعة السياحية دعما لقدرات القطاع السياحي؛
- تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بقطاع السياحة بإعفاء المستثمرين من واجبات تسجيل الأراضي المقتناة بغرض تشييد مؤسسات فندقية، وذلك وفق شروط محددة؛
- منح مؤسسات التنشيط السياحي نفس الامتيازات الضريبية للمنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

مؤشرات الثقة

- 11,35 مليون سائح سنة 2017، ما يعادل زيادة أكثر من مليون سائح إضافي، أي ارتفاع بنسبة 10٪ مقارنة مع سنة 2016
- 32,3٪ زيادة في عائدات السياحة

دعم الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

واصلت الحكومة مجهوداتها لهيكلة القطاع الحرفي وتشجيع التعاونيات وخلق فضاءات جديدة لفائدة الصانعات والصناع التقليديين.

- تأهيل أربعة فضاءات جديدة (3 مجمعات للصناعة التقليدية وقيسارية الكفاح)، لتحسين ظروف اشتغال الصناع التقليديين؛
- تجهيز فضاءات الإنتاج الجماعي لفائدة الصانعات (دار الصانعة بجماعة بني كرفط بالعرائش، وفضاء الصانع التقليدي بالمدينة العتيقة للدار البيضاء)؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى هيكلة القطاع الحرفي، إذ بلغ عدد المقاولات الحرفية المنظمة ما يفوق 900 وحدة؛
- تعزيز بنية النسيج الحرفي من خلال دعم فدرالية مقاولات الصناعة التقليدية كهيئة لتأطير النسيج المقاولاتي الحرفي؛
- منح 220 شارة الجودة لفائدة وحدات منتوجات الصناعة التقليدية؛
- تمكين 1200 تعاونية من مهلة سنتين للملاءمة مع مقتضيات القانون الجديد المتعلق بالتعاونيات والاستفادة من إمكاناته الجديدة.

تعزيز البنيات التحتية

الطرق

- متابعة الاشغال لاستكمال مشاريع الطرق السريعة على طول 235 كلم دون احتساب الأشغال الجارية على طول 425 كلم المتعلقة بالطريق السريع بين تزنيت والعيون؛
- إنجاز 2026 كلم من الطرق خلال سنة 2017 بميزانية تقدر ب 1,3 مليار درهم، مع بداية الأشغال لإعادة بناء 36 منشأة فنية بمبلغ 237 مليون درهم؛
- تقدم الإنجاز بنسبة 48% في توسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة على طول 500 كلم.

السكك الحديدية

- تقدم نسبة أشغال بناء خط القطار الفائق السرعة بين طنجة والقنيطرة ب 96%؛
- تقدم دعم وتقوية محور الدار البيضاء - الرباط - القنيطرة بنسبة إنجاز تقدر ب 90%؛
- تقدم إنجاز أشغال التثنية الكلية للخط السككي الدار البيضاء - مراكش ب 80%؛
- تقدم تشييد وتحديث المحطات السككية بنسبة إنجاز 74%.

الموانئ

- تقدم إنجاز الميناء الجديد لآسفي بنسبة 79%.

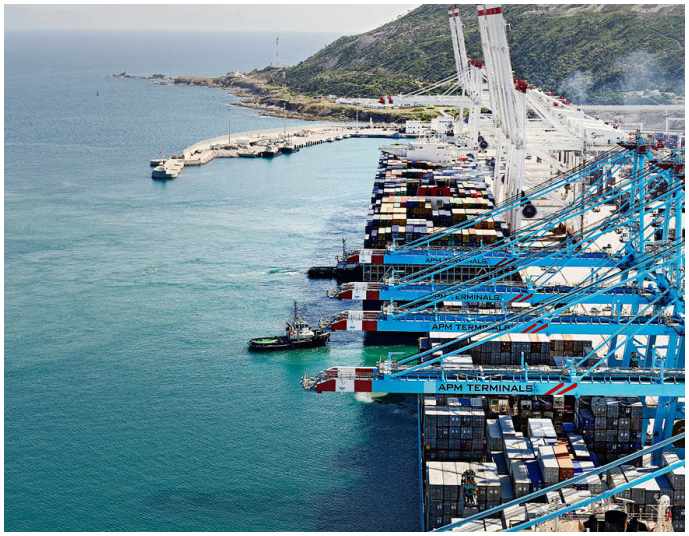

مواصلة النموذج الطاقي المغربي وتحديث القطاع المعدني

- فاقت حصة الطاقات المتجددة نسبة 34% في القدرة الكهربائية المنشأة، أي ما يعادل 2845 ميغاواط، منها 1770 ميغاواط من مصدر كهرومائي و 895 ميغاواط من مصدر ريحي و 180 ميغاواط من مصدر شمسي.
- اعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق تقديمها إلى المجلس الوزاري للمصادقة عليها، وترتكز على اعتماد نموذج طاقي مغربي يهدف إلى تأمين الإمداد الطاقي، وتعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية، ثم التحكم في الطاقة، إضافة إلى الحفاظ على البيئة؛
- إحصاء الرخص المعدنية الموجودة في حالة الجمود، وإلغاء 1404 رخصة معدنية جامدة منها 1381 رخصة بحث و23 رخصة استغلال؛

مؤشرات الثقة

- 34٪ زيادة في حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة، أي ما يعادل 2845 ميغاواط، ويعد هذا من أفضل الأرقام المحققة في افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
- 22,1٪ ارتفاع في إنتاج الفوسفاط سنة 2017، وهي أعلى نسبة ارتفاع شهدها القطاع منذ 7 سنوات مقابل 2,5 ٪ في 2016

- إعداد خريطة المواقع المؤهلة لاحتضان مشاريع الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الشمسية، من لدن الخواص؛
- اعتماد الإطار التنظيمي لتطبيق قانون المقالع عبر إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية وإلزامية الإدارة بالجواب عن الطلبات في أقل من 20 يوما، مع حماية البيئة وتبسيط المساطر وتعزيز موارد الجماعات الترابية.

التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- اعتماد مرسوم لإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ولجنة القيادة؛
- الشروع في إعداد المخططات القطاعية للتنمية المستدامة؛
- إنهاء أشغال تأهيل 14 مطرحا عشوائيا ومتابعة أشغال 9 مطارح عشوائية وانطلاق أشغال تأهيل 4 مطارح عشوائية في كل من أقاليم الحسيمة وطنجة وسبت كزولة وجمعة سحيم.

تنمية العرض المائي

- وضع برنامج استعجالي لمعالجة الخصاص في مياه الشرب والري في بعض المناطق؛
- إطلاق أشغال سدين كبيرين جديدين رصدت لهما استثمارات تفوق 2,8 مليار درهم، وتبلغ طاقتهما الاستيعابية حوالي 171 مليون م3، يتعلق الأمر بسد غيس بإقليم الحسيمة، وسد فاسك بإقليم كلميم؛
- تعبئة الاعتمادات المالية لاستكمال بناء 14 سدا كبيرا بما يقارب 8 ملايير درهم؛
- إطلاق أشغال 11 سدا صغيرا بتكلفة تقدر ب 579 مليون درهما.

المحور الثالث: الحكامة الجيدة وتعزيز الحريات ومحاربة الفساد

تعزيز حقوق الانسان

التزمت الحكومة في برنامجها باعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي، وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ أصبحت بلادنا تتوفر على خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وخطة وطنية للمساواة.

- اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور (الدفع بعدم دستورية القوانين)؛
- اعتماد مشروع قانون مؤسسة الوسيط؛
- اعتماد إجراءات استعجالية لتدريس الأمازيغية في المعاهد العليا الوطنية للإدارة والقضاء والاتصال والسينما والمسرح؛
- اعتماد الخطة الوطنية للمساواة «إكرام 2» المتعلقة بالنهوض بوضعية المرأة (في مجال الصحة، عبر تقليص وفيات الأمهات والأطفال، وفي التعليم عبر ضمان تمدرس الفتيات في العالم القروي، ودعم المقاولة الاقتصادية النسائية)؛
- تحسين المعاملة الإنسانية للسجناء، إذ سجل تراجع ملموس لنسبة الشكايات المتعلقة بسوء المعاملة من 25,13% سنة 2016 إلى 16,10% سنة 2017؛
- استكمال إلغاء نظام القفة بالمؤسسات السجنية؛
- تقليص الاكتظاظ عبر افتتاح 3 مؤسسات سجنية جديدة بكل من طنجة 2، العرجات 2، والسمارة، وكذا الاستغلال الكلي للمركب السجني بالأودايا، ما مكن من توفير طاقة استيعابية إضافية تقدر ب 5200 سرير؛
- تفعيل المرحلة الثانية لإدماج وتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين المقيمين بصفة غير نظامية بالمغرب، بقبول إلى حدود 31 دجنبر 2017، حوالي 10940 طلب من طرف اللجان الإقليمية المختصة.

تطوير الخدمات القضائية

عبأت الحكومة إمكانات بشرية ولوجستية ومادية لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسعة وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها.

- مواكبة إرساء استقلالية السلطة القضائية عبر توفير الإمكانات البشرية واللوجستية والمادية اللازمة لذلك؛
- توسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، لتمكين المتقاضين والمرتفقين من توجيه طلباتهم إلى المحكمة عبر الأنترنت، ومعالجة الطلبات والإشعار بالمآلات، وتمكين المرتفق من تتبع مآل طلبه عبر الانترنت في حينه justice.gov.ma؛
- الانتهاء من أشغال بناء 7 بنايات (قصر العدالة بوجدة، قصر العدالة بمراكش، توسعة محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، المحكمة الابتدائية بتازة، المحكمة الابتدائية بتارجيست، قسم قضاء الأسرة ببركان وقسم قضاء الأسرة بالعيون)؛
- 24 مشروعا في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بالمعهد العالي للقضاء، وتوسعة محكمة النقض، وقصر العدالة بالرباط وآخر بفاس، 13 محكمة ابتدائية، » 5 منها تضم أقسام قضاء الأسرة «، و3 أقسام قضاء الأسرة و4 مراكز قضائية، وتتقدم هذه المشاريع وفق البرنامج الزمني المتعاقد عليه؛
- تجهيز خلايا محاربة العنف ضد النساء والأطفال، إذ وصلت نسبة التجهيز 66% من مجموع الخلايا سنة 2017 ويتوقع ارتفاعها إلى 75% سنة 2018؛
- تطوير النظام الإلكتروني الخاص بتدبير الشؤون القانونية والمنازعات، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ؛
- بلغ عدد الملفات المنفذة في المحاكم سنة 2017 حوالي 369000؛
- بلغت نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية 111,04% (المنفذ من المسجل)، سنة 2017؛
- سجلت المبالغ المالية المنفذة بالمحاكم الإدارية خلال نفس السنة ارتفاعا إلى ثلاثة ملايير و72 مليون و 845000 درهما.

تشكل الجهوية المتقدمة ورشا دستوريا واستراتيجيا يهدف إلى تقوية مجالس الجهات وإعطاءها الصلاحيات والامكانيات الكفيلة بدعم الجهات.

تفعيل الجهوية المتقدمة

- تعبئة الإمكانات المالية المطلوبة للجهات لتبلغ 7 مليار درهم وتخصيص ما يناهز 28 مليار درهم من موارد الضريبة على القيمة المُضافة للجماعات الترابية؛
- انطلاق برنامج تواصل الحكومة مع الجهات والمنتخبين بهدف مواكبة مشاريع الجهوية المتقدمة (5 زيارات منجزة إلى حدود الآن)؛
- استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؛
- مواكبة الحكومة للجهات في إعداد 10 برامج التنمية الجهوية -PDR؛
- إصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

تسريع وتيرة البرامج المجالية

اعتمدت الحكومة مقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية وتتبع تنفيذها.

- إرساء الحكومة لمقاربة جديدة واستباقية تمكن من التنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية، من خلال الزيارات الميدانية؛
- الحرص على تفعيل آليات تتبع البرامج التنموية الكبرى (منارة المتوسط نموذجا)؛
- تقدم أشغال مشاريع برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية (2015-2021)، إلى حدود شهر مارس 2018، بنسبة تناهز 48 %، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 70% مع متم السنة الجارية.كما بلغت قيمة الاعتمادات الملتزم بها إلى حدود نهاية شهر مارس 2018 حوالي 21 مليار درهم؛
- تعبئة الحكومة منذ تنصيبها على تسريع وتيرة برنامج منارة المتوسط الذي عرف تطورا من حيث سرعة الإنجازات على أرض الواقع، وهو ما سيسمح باحترام الآجال التي كانت مقررة فعلا لإنجازه؛
- بلورة برنامج آني لتحقيق بعض المطالب بإقليم جرادة، في أفق رسم برامج تنموية على المدى المتوسط تسمح بمعالجة الإشكالات المثارة وتحقيق متطلبات الساكنة الاقتصادية والاجتماعية.

إرساء آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية

- إحداث اللجنة الوطنية للعرائض المقدمة للسلطات العمومية، لتلقيها وتأمين تتبعها، وانعقاد لقائها الأول يوم 17 يوليوز 2017 تحت رئاسة رئيس الحكومة؛
- إطلاق الحملة التواصلية والتحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية.

دعم ومواكبة المجتمع المدني

- إنجاز وتوضيب بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-associations.ma في صيغة جديدة بهدف تسهيل الولوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، مع نشر طلبات عروض الشراكات ل 51 قطاعا ومؤسسة عمومية لضمان الولوج العادل والشفاف وتكافئ الفرص؛
- إصدار التقرير الأول حول تمويل الجمعيات؛
- تضمين قانون مالية 2018 تحفيز ضريبي لفائدة الجمعيات (توسيع نظام تحفيز)؛
- تنظيم الدورة الأولى لجائزة المجتمع المدني يوم 15 نونبر 2017 بمناسبة ذكرى صدور ظهير الحريات العامة.

إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية

لقد جعلت الحكومة من اصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة وتعزيز قيم النزاهة ورشا مهما، وأولوية من أولويات عملها، ووضعت خطة لتحقيق تحول إداري بتحسين علاقة المواطن بالإدارة، وتعزيز نجاعة الإدارة واعتماد تنظيم إداري مرن.

- إرساء منظومة وطنية لتلقي الشكايات وإحداث بوابة رقمية www.chikaya.ma لتأمين تتبعها ومعالجتها،(17000 شكاية في الثلاثة أشهر الأولى، 73 إدارة ومؤسسة منخرطة و61% نسبة المعالجة)؛
- تمكين المواطنين من الحصول على التصديق على مطابقة النسخ لأصولها ابتداء من يناير 2018 لدى مختلف الإدارات؛
- تعزيز القدرات البشرية بالوظيفة العمومية بتفعيل نظام التعاقد؛
- الرفع من نجاعة مساطر التوظيف بوضع إطار تنظيمي للمباريات الموحدة للتوظيف في الدرجات المنتمية للأطر المشتركة بين الإدارات والخبراء والفاعلين التقنيين.
- إحداث عدة تطبيقات إلكترونية مثل ONCF Trafic للتعرف على جميع المعلومات الخاصة بأوقات القطارات وأثمنة التذاكر، Ma route لعرض الأحداث التي تعطل حركة المرور على الطريق، ADM Trafic للتعرف على جميع المعلومات الخاصة ب 1800 كلم للطرق السيارة، توسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، ...
- إعداد مشروع مرسوم خاص بإرساء إلزامية المساطر ونشرها في بوابة الخدمة العمومية.

ترسيخ الحكامة ومحاربة الفساد والرشوة

تعمل الحكومة جاهدة على التقدم في تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لما لذلك من تأثير إيجابي على تحقيق التنمية ببلادنا.

- بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعمل الحكومة جاهدة على وضعها فوق السكة، لأنها تستطيع أن تؤثر في نسبة النمو وفي أهداف التنمية؛
- إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومة؛
- تسريع تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد عبر إحداث اللجنة الوطنية لتتبع تنفيذها وإنجاز 93 مشروعا والانطلاق الفعلي لاجتماعات اللجنة؛
- إرساء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية وتنصيب أعضاءها وانطلاق اشتغالها، كآلية للحفاظ على حقوق المقاولات والمواطنين في الصفقات العمومية؛
- تفعيل مرصد آجال الأداء الذي تم إحداثه بمقتضى مرسوم؛
- اعتماد مرسوم تفعيل الدراسة القبلية لأثر وجدوى القوانين والمشاريع العمومية الكبرى.

مؤشرات الثقة

- تقدم المغرب ب 9 مراتب في التصنيف الدولي لمؤشر إدراك الفساد لعام 2017 مقارنة بالسنة الماضية (من 89 سنة 2016 إلى 80 سنة 2017)؛

بعض أولويات السنة الثانية من العمل الحكومي

تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الديموقراطية التشاركية

- البدء في تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- تعزيز مسار الديموقراطية التشاركية.

إصلاح الإدارة وتحقيق الحكامة الجيدة

- تعزيز تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد؛
- مواصلة تنفيذ برنامج إصلاح الإدارة؛
- تسريع تنفيذ الجهوية المتقدمة وإرساء منظومة التعاقد مع الجهات؛
- اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- توسيع اعتماد الإدارة الرقمية.

تعزيز كرامة المواطن عبر التعليم والصحة والتشغيل

- اعتماد وتفعيل القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي عبر إبرام عقود برامج تشمل جميع جوانب الإصلاح (الجودة، الموارد البشرية، البنية التحتية)؛
- محاربة البطالة عبر تنزيل المخطط الوطني للتشغيل لاسيما على المستوى الجهوي؛
- تفعيل المخطط الوطني للصحة 2025 واعتماد ميثاق وطني للخدمات الصحية؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛
- إعداد مخطط وطني للثقافة.

تقوية الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق

- متابعة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيع المستفيدين من برامجها؛
- تفعيل الإجراءات المقترحة في إطار الحوار الاجتماعي القاضية برفع القدرة الشرائية؛
- الشروع في تعميم التغطية الصحية للمهن الحرة والأجراء المستقلين؛
- إطلاق التشاور والإعداد للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد؛
- إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي الثاني للحد من الفوارق المجالية.

دعم الاستثمار وتقوية الاقتصاد الوطني

- إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار؛
- مواصلة التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛
- مواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى: الفلاحة، الصيد البحري، الماء، الطاقات المتجددة، السياحة، الصناعة التقليدية، البيئة والتنمية المستدامة، البنيات التحتية واللوجستيك؛
- العمل من أجل الحفاظ على التوازنات المكرو-اقتصادية (العجز، التضخم).